المملكة المغربية

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

مؤسسة وطنية للنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها

الدورة العادية الخامسة والثلاثون للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الخميس 25 فبراير 2010

الملف الصحفي

- البلاغ الصحفي
- كلمة رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، السيد أحمد حرزني
- كلمة وزير الداخلية، السيد الطيب الشرقاوي
- ورقة حول موضوع "الحكامة الأمنية"
- ورقة حول " إبداء الرأي في مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين"

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان- ساحة الشهداء. ص.ب 1341، 10001 – الرباط- المغرب
الهاتف: +212 37 73 29 13 – الفاكس : +212 37 72 68 56
www.ccdh.org.maccdh@ccdh.org.ma /

البلاغ الصحفي

انعقاد الدورة العادية الـ35 للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

الخميس 25 فبراير 2010

يعقد المجلس الاستشاري لحقوق الإ نسان، يوم الخميس 25 فبراير 2010 بالرباط، دورته العادية الخ امسة والثلاثون (35).

ويتضمن جدول أعمال هذه الدورة تقديم مشروع التقرير السنوي للمجلس برسم سنة 2009 ، وتعميق النقاش حول موضوعي الحكامة الأمنية والصحافة، بالإضافة إلى تقديم مشروع برنامج العمل السنوي لسنة 2010 خاصة الشق المتعلق بتطوير العلاقات الخارجية.

كما ستتدارس الدورة تخليد الذكرى العشرين لإحداث المجلس الاسرتشاري لحقوق الإنسان المزمع الاحتفاء بها في 8 ماي المقبل، فضلا عن تحضير مشاركة المجلس في المواعيد الحقوقية الدولية المبرمجة خلال مارس 2010.

وستنطلق الدورة، التي سيترأس أشغالها السيد أحمد حرزني، رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، على الساعة التاسعة صباحا بمقر المجلس.

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان- ساحة الشهداء. ص.ب 1341، 10001 – الرباط- المغرب
الهاتف: +212 37 73 29 13 – الفاكس : +212 37 72 68 56
www.ccdh.org.maccdh@ccdh.org.ma /

المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان

كلمة السيد أحمد حرزني رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان
في افتتاح الاجتماع الخامس والثلاثين للمجلس
الرباط، 25 فبراير 2010

بسم الله الرحمن الرحيم

السادة الوزراء،

السيد والي المظالم،

أخواتي إخواني أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان،

حضرات السيدات والسادة،

اسمحوا لي أولا أن أجدد، باسم المجلس، تهانئي للسيدين وزيري العدل والداخلية بالثقة التي وضعها فيهما صاحب الجلالة نصره الله آملا لهما التوفيق في مهامهما.

ويسعدني أن أرحب بكم جميعا بمناسبة افتتاح الاجتماع الخامس والثلاثين لمجلسنا، وهو الأول في سنة 2010 ، متمنيا النجاح لأشغالنا التي ستتوج، ولا شك، بنتائج سيكون لها الأثر الإيجابي على دور مؤسستنا في تطوير حقوق الإنسان والنهوض بها في بلادنا.

ينعقد اجتماعنا هذا عشية انطلاق فعاليات تخليدنا للذكرى العشرين لتأسيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، كمؤسسة وطنية من أقدم المؤسسات في إفريقيا والعالم الإسلامي ، شَكل إحداثها دفعا للإصلاحات التي عرفها المغرب ، في مجال البناء الديمقراطي وفي المجال الحقوقي، واليوم وبعد استكمال تحقيق جل الأهداف الاستراتيجية للعدالة الانتقالية، فإن المجلس قد دخل مرحلة جديدة سمتها الحرص على مواكبة الإصلاحات المهيكلة الجارية في البلاد والتي من أهمها:

- إصلاح القضاء والذي قدم المجلس بخصوصه، في إطار متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، مذكرة حضيت بالموافقة الملكية؛

- تحديث المنظومة الجنائية، التي حرص المجلس، في نطاق اختصاصاته المتصلة بالملاءمة، على إنجاز دراسة معمقة بصددها ، همت القانون الجنائي ، وهو الآن منكب على إنجاز دراسة حول ملاءمة قانون المسطرة الجنائية ، كما يتابع المجلس باهتمام كبير الورش المفتوح حديثا حول موضوع الجهوية، لما له من صلة وثيقة بمسلسل البناء الديمقراطي وبخلق أحسن الظروف لتكثيف والتسريع بعملية التنمية.

وبنفس الاهتمام يتابع المجلس المخاض الذي سيفضي قريبا إن شاء الله إلى قيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي نتطلع إليه كفضاء لحوار اجتماعي متواصل وإدماجي لا يقصي أية فئات من المجتمع.

من جهة أخرى يسعى المجلس لأن يبلور تصورا متكاملا لمواضيع ذات صلة بتعزيز حكم القانون ولاسيما في مجالي الحكامة الأمنية والصحافة وهما موضوعان سنعمق النقاش فيهما خلال هذه الدورة، على أساس أن نواصل، في نفس الوقت، الحوار مع كافة المعنيين والمهتمين إلى أن نصل إلى الإجماع الممكن حول الموضوعين .

على مستوى آخر فإن المجلس حريص أيضا ع لى مواكبة أوراش التنمية وذلك بتوصيف وتحديد مضامين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لحقوق الإنسان، حيث يتابع المجلس الحوار العمومي المفتوح حاليا حول البيئة، والذي سيتمخض عن وضع ميثاق وطني للبي ئة سيشكل ولاشك ركيزة أخرى لصرح حقوق الإنسان في بلادنا، إذ أصبح باديا للعيان أن الحق في بيئة سليمة هو الشرط الأول لتحقق أول حقوق للإنسان ألا وهو الحق في الحياة .

ولضمان نجاح كل هذه الأوراش على المدى البعيد يشرف المجلس على تفعيل مقتضيات الأرضية المواطنة لحقوق الإنسان في مجالات التعليم والتكوين والتكوين المستمر والتحسيس باعتبارها الآليات الحاسمة في التأثير على سلوكيات المواطنين .

حضرات السيدات والسادة

اسمحوا لي أن أُذكر، وإن بشكل مركز، بأهم الأنشطة التي يواصل المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان القيام بها منذ الاجتماع الرابع والثلاثين المنعقد في 17 دجنبر الماضي.

فعلى مستوى متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، قمنا، خلال الأيام الأخيرة من شهر دجنبر الفارط بإنهاء تقرير خاص تم تقديمه للصحافة الوطنية يوم 14 يناير الماضي. وقد تضمن التقرير المذكور تحديد خصوصيات مسار متابعة تفعيل التوصيات ومجالات التنفيذ وآلياته، ثم ما تحقق في مجال الكشف عن الحقيقة، وفي مجالي جبر الأضرار الفردية والجماعية، وفي مجال الإصلاحات المؤسساتية والتشريعية. ونحن الآن بصدد إصدار الملاحق المفصلة المتعلقة بمختلف أجزاء ذلك التقرير.

وكوننا أصدرنا تقريرا وسنصدر قريبا ملاحقه، فهذا لا يعني أننا نفضنا أيدينا من القضايا العالقة ولا بالأحرى من البرامج التي تدخل في نطاق متابعة تنفيذ توصيات هيأة الإنصاف والمصالحة والتي ما زالت قيد التفعيل.

فكما تذكرون فقد سبق ، خلال الدورة الأخيرة ، أن اتفقنا على إنشاء وحدة إدارية خاصة بالمساعدة القانونية والطبية لضحايا الانتهاكات الماضية، وسيكون من مهام تلك الوحدة ليس فقط توجيه ومؤازرة أولئك الضحايا ، أو متابعة معالجة حالات جبر الأضرار الفردية التي لسبب أو لآخر لم تُصف إلى حد الساعة ، ولكن أيضا الحفاظ على اليقظة فيما يخص الحالات التسرع التي لم نتمكن من الكشف عن الحقيقة بخصوصها .

أما فيما يخص جبر الأضرار الجماعية، فإن الشطر الثاني من هذا البرنامج يوجد اليوم في مراحله الأخيرة وسيتم إبرام عقود الشراكة مع الجمعيات التي وقع عليها الاختيار طبقا للمعايير المعتمدة، خلال شهر مارس المقبل.

وفي مجال حفظ الذاكرة ودراسة التاريخ الراهن وتنظيم أرشيف المجلس والأرشيف الوطني، فقد أمضينا كما هو معلوم ، اتفاقية هامة مع الاتحاد الأو روبي ، ونح ن الآن بصدد استقطاب الموارد البشرية الضرورية لتدبير مضامين تلك الاتفاقية ، وكذا تهيئة البنية التحتية الضرورية للشروع في تنفيذها. وفي الحقيقة فإننا لم ننتظر حتى تكتمل هذه الشروط بل إننا شرعنا فعليا في التنفيذ، إذ بنينا شراكة مع كلية الآداب والعلوم الإنسانية للرباط أكدال، من أجل الشروع في تدريس مادة التاريخ الراهن على مستوى الماستر، ابتداء من الدخول الجامعي المقبل، واتفقنا مبدئيا مع وزارة الثقافة على التسريع بإيجاد مقر ، ولو مؤقت، لمؤسسة الأرشيف الوطني وكذا بمسطرة تعيين مسؤول عن تلك المؤسسة.

بالموازاة مع كل هذا تتواصل جهود المجلس من أجل تكريس سياسة القرب، إذ تم افتتاح مكتبين إداريين جهويين جديدين بكل من ورزازات وبني ملال.

بالنسبة **لباقي الأوراش المفتوحة** يجدر التنويه بالعمل المشترك الذي تقوم به وزارة العد ل بمساعدة المجلس في مجال إعداد خطة وطنية للنهوض بالديمقراطية وحقوق الإنسان . وقد واصلت لجنة الإشراف عقد اجتماعاتها، وخلال الأسبوع الماضي تم تقديم التقاريرِ النهائية للمجموعات الموضوعاتية ، ونأمل أن تكون الصيغة الكاملة للخطة جاهزة في متم الشهر المقبل ، إن شاء الله ، وطبعا ستعرض تلك الصيغة على أنظار كل المهتمين ، وسيُعرف بها على نطاق واسع ، وبذلك ستكون بلادنا هي الوحيدة المتوفرة على مثل تلك الخطة على امتداد ا لعالمين العربي والإسلامي، والثانية على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط، والفضل في ذلك يرجع إلى كل الشركاء ، من حكومة ومجتمع مدني ، ومؤسسات وطنية ، وجمعيات مهنية وهيآت إعلامية.

أما في مجال التعاون والعلاقات الخارجية للمجلس، فقد واصلنا التفاعل مع مختلف الهيئات الدولية المعنية من منظمات دولية ومؤسسات وطنية مماثلة وجمعيات دولية غير حكومية، حيث شارك المجلس في العديد من اللقاءات واستقبل وفودا أجنبية حكومية وغير حكومية زارت بلادنا من أجل الاطلاع على تجربة المجلس كمؤسسة وطنية لحقوق الإنسان بصفة خاصة وتجربة بلادنا في مجال العدالة الانتقالية بصفة عامة.

وفي هذا الصدد فقد توصلنا مؤخرا بطلبين دالين لزيارة المغرب من هيأتي حقيقة تأسستا حديثا ، واحدة في النيبال والثانية في كينيا. وقد قبلنا طبعا طلبيهما وسيزورانا على الأرجح خلال شهر أبريل المقبل.

كما أن المجلس يواكب كل المواعيد الحقوقية التي تهمه على المستوى الدولي حيث شرعنا في التحضير بشكل مكثف ونوعي لأشغال مجلس حقوق الإنسان في جنيف ، التي ستنطلق بعد أيام

وستتواصل طيلة شهر مارس الذي سيتخلله أيضا موعدان هامان ، الأول هو اجتماع لجنة حقوق الإنسان بنيويورك، والتي يمثلنا فيها السيد الأمين العام، والثاني مؤتمر بيكين + 15 ، في نيويورك .

حضرات السيدات والسادة

كما سبقت الإشارة إلى ذلك نحن مقبلون على الاحتفال بالذكرى العشرين لتأسيس المجلس حيث نسعى للجعل من تلك الذكرى مناسبة للتعبير عن اعتزازنا بالرعاية الشاملة والموصولة لصاحب الجلالة لهذه المؤسسة التي بفضله وبفضل جهود كل مكوناتها أضحت تحتل مكانة متميزة في المشهد الحقوقي ببلادنا.

وإذ نهيء لتلك الذكرى فإن غرضنا ليس ا لاحتفال والاحتفاء فقط ولكن أيضا ا لتأمل والتقييم والوقوف عند جوانب القوة وجوانب الضعف في تجربتنا وإفراز اقتراحات وتصورات من شأنها المساعدة على النهوض بقدرات المجلس في مجالات الدفاع عن حقوق الإنسان ولاسيما ما يتعلق منها ب رصد الخروقات والتحري بشأنها وتوثيقها ومساعدة ضحايا الانتهاكات علاوة على الرفع من قدرات المجتمع المدني في هذا الصدد والنهوض بثقافة حقوق الإنسان . كما ستكون الذكرى أيضا مناسبة لحفظ الذاكرة المؤسساتية للمجلس منذ تأسيسه وعبر أشغاله التي ساهم فيها أعضاء المجلس وأعضاء هيئة التحكيم المستقلة وأعضاء هيئة الإنصاف والمصالحة.

وفقنا الله لما فيه خير بلادنا

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كلمة السيد وزير الداخلية
بمناسبة اجتماع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في دورته الخامسة والثلاثين

لسم الله الرحمن الرحيم

السيد مستشار صاحب الجلالة؛
السيد رئيس المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان؛
السيد والي ديوان المظالم؛
السيد الأمين العام للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ؛
السيدة الوزيرة؛
السادة الوزراء؛
السيدات والسادة أعضاء المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان المحترمين؛
حضرات السيدات والسادة المشاركين.

يشرفني بمناسبة انعقاد الدورة المباركة لمجلسكم المﻮقر أن أتوجه إليكم بالشكر الجزيل على تهنأتكم لي على الثقة المولوية التي حضيت بها من لدن سيدنا المنصور بالله صاحب الجلالة ملك محمد السادس بمناسبة تعييني وزيرا للداخلية.

ولابد بهذه المناسبة، أن أؤكد على الجو الذي يطبع علاقات التعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، وما يميزه من روح الالتزام والمسؤولية والتشاور البناء، تجسيدا

لحرص جلالة الملك نصره الله وأعزه على تعزيز بناء دولة ديمقراطية، تحترم حقوق الإنسان.

كما أنوه بهذه المناسبة وأتمن الجهود الجبارة التي مافتئ مجلسكم الموقر يبدلها للنهوض بثقافة حقوق الإنسا ن والدفاع عليها، ومواكبة التطورات والمستجدات التي تعرفها هذه الحقوق في مختلف المجالات والميادين من خلال مقترحاتكم الرامية لتطوير هذه المؤسسة الوطنية حتى ترقى بلادنا إلى مصاف الدول التي تعنى بحقوق الإنسان والحقوق الفئوية والخاصة.

كما لا يفوتني أن أذكر بالمجهودات التي بدلتها المصالح التابعة لهذه الوزارة وتعاونها الفعال مع مجلسكم الموقر ، تنفيدا للتعليمات الملكية السامية، في مجال تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة الذي نعتبره من القضايا التي تهم المجتمع المغربي بمجموع مكوناته، والتي تمثل جسرا يمكن بلادنا من إستشراف الأفاق المستقبلية الواعدة لتشييد صرح مجتمع ديمقراطي حداثي تحترم وتصان فيه حقوق الإنسان،

وتتحول إلى أحد العوامل الأساسية في تطوير أسس ومقومات وآليات الحفاظ على الأمن العمومي والنظام العام والرقي والتقدم.

وفي الختام، أؤكد على أن عمل وزارة الداخلية مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان كان دائما متسما بروح التعاون ومطبوعا بالثقة المتبادلة ، و مبنيا على مبدأي التشاور والتنسيق المستمرين، مما مكننا من معالجة جزء لا يستهان به من القضايا المعروضة علينا ، وهو الأسلوب الذي سنسير عليه اليوم لمواصلة عملنا المشترك.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

الحكامة الأمنية

يعكف المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان على إعداد رأي بخصوص تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة في مجال ترشيد الحكامة الأمنية، أخذا بعين الاعتبار التكامل بين كافة توصيات الهيئة المتعلقة بالإصلاحات القانونية والمؤسساتية، والنهوض بثقافة حقوق الإنسان، وتوظيف كل المكتسبات في مجال حقوق الإنسان في مسار الترشيد، وتطوير سياسات عمومية مبنية على إشراك الفاعلين ال سياسيين والمدنيين والمؤسسات الوطنية والخبرة والبحث العلمي، مع التركيز على المسؤولية والشفافية، وعلى تكامل عناصر الأمن الوطني مع عناصر الأمن الاقتصادي والاستقرار الاجتماعي، وإدراج ترشيد الحكامة الأمنية ضمن مسار إصلاحي تدريجي.

ويحدد المجلس في تصوره الأولي الأ هداف الرئيسية للترشيد في تغيير كل ما يرتبط بالماضي من تمثلات سلبية لدى المجتمع بخصوص دور الأمن فيه، والعمل على النهوض بحق الولوج إلى المعلومات المتعلقة بالعمليات الأمنية وحفظ النظام العام، وإقرار مراقبة سياسية وقانونية وإدارية على كافة السلطات الأمنية، مع الرفع من مستوى أداءه ا، وتطوير معايير لقياس التناسبية بين استعمال القوة في مواجهة حالات الإخلال بالأمن والنظام العام، من جهة، والمحافظة على الحقوق والحريات الأساسية من جهة أخرى، وإحداث تطور نوعي في التعاطي مع الشأن الأمني بتفعيل المفهوم الجديد للسلطة بما يؤسس للتحول من مجرد عم ل أمني للأجهزة والقوات العمومية للتدخل إلى مصالح تشارك في التنمية والنهوض بقيم المواطنة العصرية والمسؤولية.

كما يذكر أن المجلس وقع اتفاقية إطار للشراكة والتعاون في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال التحسيس والتكوين لفائدة أطر وزارة الداخلية المكلفين بإعمال القانون.

و تهدف هذه الاتفاقية التي تجمع بين المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية إلى النهوض بثقافة حقوق الإنسان من خلال التحسيس والتكوين لفائدة أطر وزارة الداخلية المكلفين بإعمال القانون. هكذا، تنص على:

- القيام بتقييم برامج التدريس والتكو ين على حقوق الإنسان في مؤسسات التكوين التابعة لوزارة الداخلية
- وضع برامج للتحسيس والتكوين المستمر لفائدة أطر وزارة الداخلية وعناصر الأمن الوطني والقوات المساعدة والوقاية المدنية، وفقا لمعايير يتم تحديدها لاحقا بما يتلاءم مع المعايير الدولية في هذا المجال
- اعتماد التتبع والتقويم المستمر لإعمال لهذه البرامج

إبداء الرأي في مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين

أحال الوزير الأول على المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان في فبراير 2007 مشروع قانون الصحافة والصحفيين المهنيين بغية إبداء رأي استشاري بخصوصه ، لا سيما في ما يتعلق بالحريات العامة وحقوق الإنسان.

ولهذا الغرض، شكل المجلس مجموعة عمل تتكون من بعض أعضائه و أطره الإدارية عقدت عدة اجتماعات بحضور وزير الاتصال، بالإضافة إلى جلسات مغلقة خصصت لتدارس هذا المشروع مع خبراء في الميدان.

كما تلقى المجلس مذكرات تعرض مواقف النقابة الوطنية للصحافة والفدرالية الوطنية للناشرين حول التعديلات التي يقترحها هذا المشروع.

وفي مذكرة أولية وجهت إلى الوزير الأول، في دورة خاصة بتاريخ 2007/03/07، أكد المجلس على ضرورة تعميق دراسة المشروع، مع الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من الملاحظات من بينها:

- ✓ مسؤولية وسائل الإعلام ودورها في إخبار المواطنين في إطار مسار البناء الديمقراطي؛
- ✓ تعزيز المكتسبات الدستورية في مجال حرية التعبير وضرورة تطوير وسط مهني يسمح بتتبع ديناميات التنمية الاجتماعية التي يعرفها بلدنا؛
- ✓ الأخذ بعين الاعتبار غياب قانون الحق في المعلومة و الخبر؛
- ✓ المقتضيات التي لا زالت تتضمن الإكراه البدني؛
- ✓ ضرورة تحديد العمل والمحتوى الإعلامي الذي يجرم الصحفيين لتجنب كل التأويلات التي قد تحد من حرية الرأي والتعبير والإبداع الثقافي والفني.

هذا وقد سبق للمجلس أن فتح نقاشا وطنيا حول الموضوع من خلال ندوة خاصة حضرها الفاعلون المعنيون وخبراء في المجال، ويواصل المجلس متابعة الموضوع بتنسيق مع السلطات الحكومية وباقي المعنيين من أجل بلورة رؤية شمولية ومتكاملة لإصلاح منظومة التوا صل العمومي وفق مقاربة استشرافية. ومن بين القضايا المهمة التي يتم الاشتغال عليها جانب أخلاقيات المهنة، والتحديات التي تواجه العمل الصحفي في ارتباط مع الثورة التكنولوجية والوساط التواصلية الجديدة وما تخلقه من إشكالات أخلاقية ومنهية وحقوقية ...